



## الباب الأول

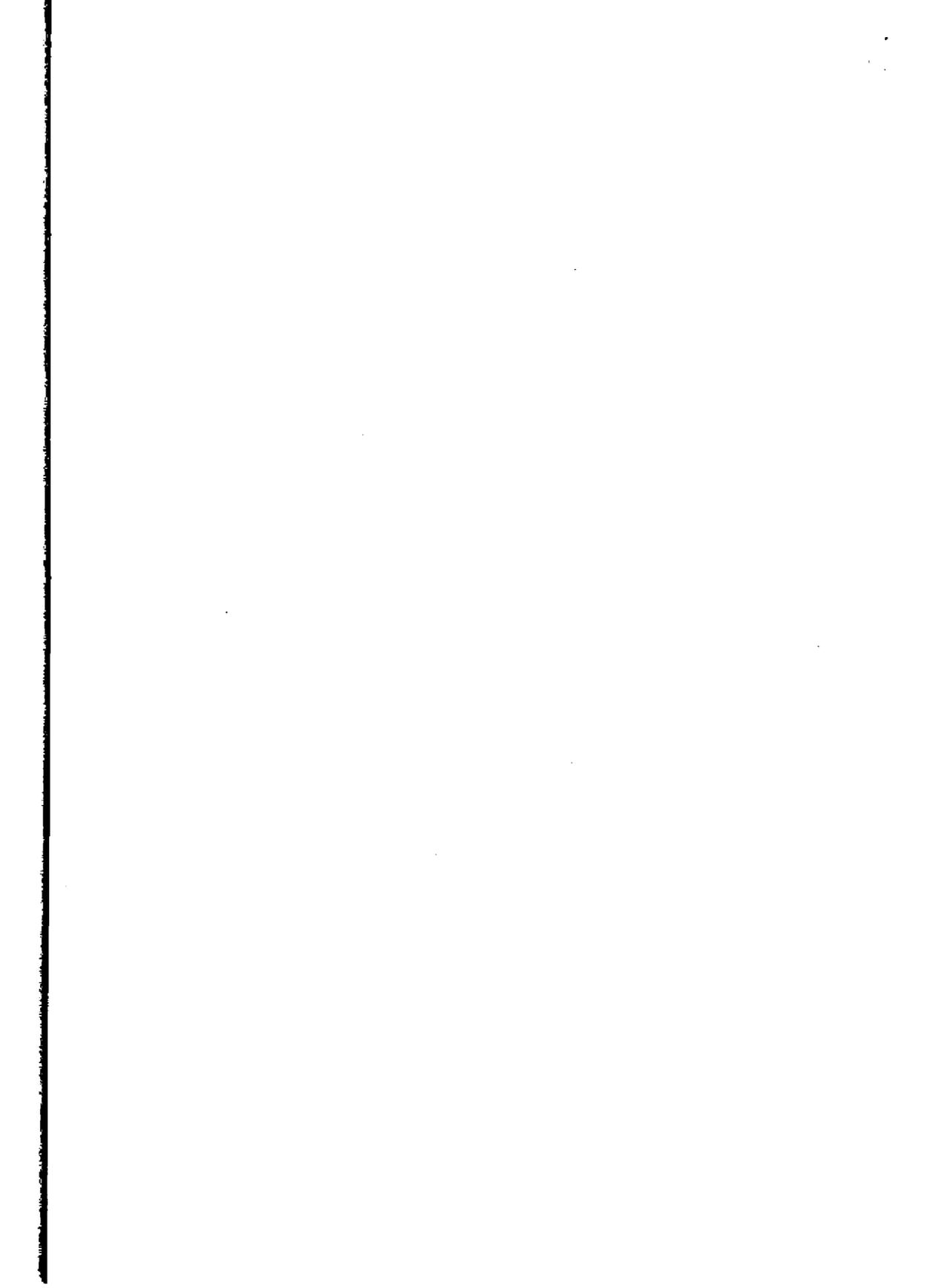
### ( الرِّسَالُ والأبحاث الحديثية والتاريخية )



ويحتوى على عشرة فصول :

- الفصل الأول : الإمام السيوطى وأحاديث الجامع الصغير .
- الفصل الثانى : جمعة القضاء .
- الفصل الثالث : حقائق عن جمعة رجب .
- الفصل الرابع : صلاة الفرقان .
- الفصل الخامس : خلاصة سيرة رسول الله ﷺ .
- الفصل السادس : بحث حول « نعش المرأة المرتفع سقفه » .
- الفصل السابع : براءة ثعلبة بن حاطب من تهمة النفاق .
- الفصل الثامن : السنّة فى الأمطار والسيول والرعد والبرق والاستسقاء .
- الفصل التاسع : الجمع بين الصلّاتين فى السفر رخصة لا سنّة .
- الفصل العاشر : أحاديث انفرد بها الهاديّة عن أهل السنّة .
- الفصل الحادي عشر : المذهب الزيدي .
- الفصل الثاني عشر : القضاء فى الشريعة الإسلامية الغراء .





## الفصل الأول

## (الإمام السيوطي وأحاديث الجامع الصغير) (١)

وسئلت هل صحيح أن أحاديث « الجامع الصغير » ليس فيها حديث موضوع ، وأن جميع ما فيه صحيح أو حسن أو ضعيف ؟ .  
فأجبت بالتالي :

كتاب « الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير » للحافظ السيوطي - رحمه الله - المتوفى سنة (٩١١هـ) من أحسن ما جمعه العلامة من أحاديث السنة النبوية ، وقد تضمن هذا الكتاب القيم حوالي عشرة آلاف حديث كما حصرها العلامة النبهاني ، وصرح بذلك العد في أول كتابه « الفتح الكبير في ضم الزيادات على الجامع الصغير » منتقداً على العلامة المناوي مؤلف « فيض القدير » شرح الجامع الصغير ، ومن تبعه من العلماء الذين ألقوا في عدد أحاديث هذا الكتاب وأنها إلى عشرة آلاف حديث وستمائة حديث وأربعة وثلاثين حديثاً (٢) ، وقد التقطها المؤلف من كتابه المطول الذي سماه « الجامع الكبير » والذي جمع فيه من أقوال النبي ﷺ وأفعاله حوالي مئة ألف حديث .

وقد رتب الإمام السيوطي - رحمه الله - أحاديث « الجامع الصغير » القولية على الحروف المعجمة مبتدئاً بالأحاديث القولية التي أولها الألف ومنتهاً بالأحاديث التي أولها الياء ذاكراً عقب كل حديث المصدر الذي منه كان نقل الحديث والصحابي الذي روى الحديث ، أي أنه التزم بذكر المخرج للحديث والراوي له عن

(١) نُشر هذا البحث على هيئة مقالات في « مجلة الإرشاد » في الأعداد : العدد الثالث من السنة الخامسة (ربيع الأول ١٤٠٣هـ) (ص ١٦-١٨) ، و ..... من السنة السادسة (محرم ١٤٠٤هـ) (ص ٢٦) ، والعدد

الرابع من السنة السادسة ( ربيع الثاني : هـ (ص ٣٧ ، ٣٨)

(٢) الفتح الكبير بضم الزيادة إلى الجامع الصغير لنبهاني صفحة (ح ب )

النبي ﷺ ، وإذا كان منقولاً من مصدرين أو عدة مصادر بأن أخرجه إمامان من أئمة الحديث ، أو أكثر من إمام ، فإنه يذكر جميع من أخرجه ، كما أنه يذكر أسماء الرواة الذين رواوا عن النبي ﷺ مهما كان عددهم رامزاً لكل كتاب يرمز يميزه عن غيره من الكتب حسبما وضّحه في مقدمة هذا الكتاب العظيم ، وبمقتضى الاصطلاح الذي عمله لهذه الكتب التي نقل « جامع الصغير » منها كما أنه قد رمز لما كان صحيحاً بلفظه (صح) ولما كان حسناً بحرف الحاء المفردة ، وهكذا ، ولما كان ضعيفاً بحرف الضاد .

وأخيراً صرح بأنه التزم في مؤلفه هذا بأن لا يذكر فيه إلا ما كان صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ، أما ما كان من الأحاديث الموضوعية ، فإنه لم يذكره في كتابه هذا كما نص علي ذلك في مقدمة كتابه بقوله : « وقد بالغت في تحريره ، فتركت القشر ، وأخذت اللباب ، وصننته عما تفرّد به وضاع أو كذاب » (١) .

ولكني لاحظت عند مطالعتي لهذا الكتاب القيم بمجرّد ما تصفّحت بعض صفحاته الكثيرة التي تجمع الصفحة الواحدة منه أكثر من ثلاثين سطراً ، وتحتوي على حوالي ثلاثين حديثاً ، بعض أحاديث رمز لها بالصحة وليست صحيحة بل حسنة أو ضعيفة ، بل وجدت فيه بعض أحاديث رمز لها بالصحة في حين أنّها موضوعية ، فيكون بذكره لها قد خالف ما قرره في مقدمة الكتاب من وجهين :

**الوجه الأول:** أنه خالف اصطلاحه في الرمز (صح) لما كان صحيحاً .

**والوجه الثاني:** أنه حشر في مؤلفه بعض أحاديث قد نص العلماء على أنّها من الأحاديث المفتراة على النبي ﷺ ، وأنّها من الأخبار الموضوعية المنصوص عليها في المؤلفات التي ألفها أصحابها في بيان الأحاديث الموضوعية ؛ ليحذروا الناس من العمل بها أو الاعتقاد بأنّها من السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، في حين

(١) الجامع الصغير صفحة (٣، ج١) مطبعة الحلبي .

أنه قد صرح في المقدمة المذكورة بأنه قد ترك القشر وأخذ اللباب ، وأنه قد صانه عمماً تفرّد به وضاع أو كذاب (١) .

بل إن بعض هذه الأحاديث الموضوعية التي أدخلها في كتابه قد ذكرها هو في مؤلفه في الموضوعات الذي سماه « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية » أو في ذيله على كتاب « الموضوعات » الذي سماه « التعقبات على الموضوعات » كما سيأتي الكلام إن شاء الله على بعض هذه الأحاديث .

ومن هذه الأحاديث التي ذكرها في جامعه الصغير رامزاً لها بحرفي ( صح ) الحديث الذي ذكره المؤلف في حرف الصاد من حديث ابن عمر عند ابن عساكر مرفوعاً بلفظ « صلاة التطوع أو فريضة بعمامة تعدل خمساً وعشرين صلاة بغير عمامة ، وجمعة بعمامة تعدل سبعين جمعة بغير عمامة ... إلخ الحديث » (٢) ، مع أنه حديث موضوع كما نص عليه علماء السنة النبوية الذين صنّفوا في الموضوعات مثل الحافظ علي بن محمد بن عراق الكناني المتوفى سنة (٩٦٣هـ) في الفصل الثالث من كتابه من مؤلفه « تنزيه الشريعة المرفوعة » حيث قال : حديث « أن الصلاة بعمامة تعدل خمساً وعشرين صلاة بغير عمامة ، وجمعة بعمامة تعدل سبعين جمعة بغير عمامة » إلى آخر الحديث الذي نسبه إلى الديلمي وابن عساكر من حديث ابن عمر ، قال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » : هذا حديث منكر ، بل موضوع ، وفي سنده من لم أعرفه ولا أدري الآفة ممن (٣) .

كما ذكر ابن عراق أيضاً حديث « الصلاة في العمامة بعشرة ألف حسنة » أخرجه الديلمي من حديث أنس رضي الله عنه ، وفيه أبان بن عيَّاش (٤) ، وذكره الحافظ الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠) في كتاب اللباس والتّختم من كتابه المشهور « الفوائد

(١) الجامع الصغير صفحة (٣، ج١) مطبعة الحلبي .

(٢) الجامع الصغير صفحة (٤٨ج٢) مطبعة الحلبي .

(٣) « تنزيه الشريعة المرفوعة من الأحاديث الشيعة الموضوعية » ص (١٢٤) ج٤ .

(٤) نفس المصدر السابق ص (١٢٤) ج٢ .

المجموعة في الأحاديث الموضوعة » ، ونقل عن السُّخاوي وابن حجر أنه كما قال في حديث « صلاة في عمامة بعشرة آلاف حسنة » : في إسناده متهم ، وقال في « المقاصد » موضوع <sup>(١)</sup> .

وقد ذكره الشيخ علي القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ) في « موضوعاته » ونقل عن علي بن محمد الشاذلي المصري ، المتوفى سنة (٩٢٩هـ) أنه قال فيه : هذا حديث باطل <sup>(٢)</sup> .

وقال الحافظ الديبع المتوفى سنة (٩٤٤هـ) في « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » ما لفظه : « صلاة بخاتم تعدل سبعين بغير خاتم » ، وهذا موضوع كما قال شيخنا السُّخاوي عن شيخه ( أي ابن حجر ) المتوفى سنة (٨٥٢هـ) ، وذكر حديث ابن عمر بنحو ما ذكره شيخه السُّخاوي .

وذكر الحافظ العجلوني المتوفى سنة (١١٦٢هـ) في كتاب « كشف الخفا وإزالة الإلباس فيما يجري من الأحاديث على ألسنة الناس » رقم (١٦٠٣) : هذا الحديث وحكى فيه كلام السُّخاوي في « المقاصد » ، وكذلك الحافظ محمد الحوت البيروتي المتوفى سنة (١٢٧٦هـ) في « أسنى المطالب » حكم بضعف هذا الحديث وحديث صلاة بخاتم ... الخ ، أو الصلاة في العمامة بعشرة آلاف حسنة ، تبعاً لابن حجر ، وكذلك ما رواه وممن نصَّ على عدم صحَّة هذا الحديث الحافظ عبد الرؤف المناوي المتوفى سنة (١٠٢٩هـ) في « فيض القدير شرح الجامع الصَّغير » حيث قال في شرح الحديث من « الجامع الصَّغير » : « عزاه ابن حجر إلى الدَّيلمي عن ابن عمر أيضاً ، وقال أنه موضوع ، ونقله عن السُّخاوي ، وارتضاه ، وقال في « اللسان » أخرج ابن النجَّار عن مهدي بن ميمون قال دخلتُ على سالم بن عبد الله بن عمر ، وهو يعتمُّ فقال : يا أبا أيوب ألا أحدثك بحديث ؟ ، فقلت : بلى ، قال : دخلتُ

(١) « الفوائد المجموعة » (ص ١٨٨) .

(٢) صفحة (٥١) من الموضوعات .

على ابن عمر ، فقال لي : يا بني أحبَّ العمامة يا بني اعتم تحلم وتكرم وتوقر ، ولا رآك الشيطان إلا ولي هارباً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكر الحديث وفيه مجاهيل انتهى كلام المناوي رحمه الله (١) .

وقال الشيخ محمد الشقيري من علماء الحديث في هذا القرن ومن تلاميذ السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار في كتاب « السنن والمبتدعات في الأذكار والصلوات » عن الأحاديث الواردة في الصلاة بالعمامة وفضلها : لا شك أنها باطلة وموضوعة ، وذكر هذا الحديث في بعضها .

وقد ذكر هذا الحديث الحافظ الألباني في الجزء الثاني من المجلد الأول من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» برقم (١٢٧) وحكم عليه بأنه موضوع ، وساق كلاماً طويلاً حول الكلام عليه ، كما ذكر أيضاً حديث جابر بن محمد « ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة » الذي ذكره السيوطي في حرف الراء من « الجامع الصغير » ، كما ذكر أيضاً حديث أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ « الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف حسنة » ، وحكم على جميع هذه الأحاديث الثلاثة بالوضع ، كما نقل عن الحافظ ابن رجب أنه قال في الحديث المروي عن أبي هريرة بن محمد مرفوعاً « صلاة بعمامة أفضل من سبعين صلاة بغير عمامة » الذي رواه محمد بن نعيم أن محمداً هذا كذاب وأن الحديث باطل (٢) .

هذا والجدير بالذكر أن الشيخ الألباني نقل عن الشيخ الملاء علي القاري في «موضوعاته» أنه نقل عن الشيخ علي بن محمد الشاذلي المصري المتوفى سنة (٩٢٩هـ) أنه قال في هذا الحديث : أنه حديث باطل . ثم تعقبه بأن السيوطي أورده في « الجامع الصغير » مع التزامه بأنه لم يذكر فيه الموضوع ، ونقل العجلوني عن النجم ، أو نجم الدين الغزي مؤلف « إتيان ما يحسن بذكر الأحاديث الدارجة على

(١) « فيض القدير » (ص ٢٢٥) ج ٤ .

(٢) انظر الألباني ج ٢ (ص ٢٥) وما بعدها .

الألسن « والشيخ علي القاري مؤلف « الموضوعات » أنهما استشكلتا الحكم على الحديث بالوضع بعد أن نقل كل واحد ما قاله بعض الحُقَاط في عدم صحته ، وفي الحكم عليه بالوضع بآته من أحاديث « الجامع الصغير الذي التزم مؤلفه بالأدلة يذكر فيه حديثاً موضوعاً » ، وقد أجاب عنهما الحافظ الألباني بأن هذا التعقب باطل تغني حكايته عن الرد عليه ، وما جاءهم ذلك إلا من حسن ظنهم بعلم السيوطي ، وعدم معرفتهم بما في « الجامع الصغير » من الأحاديث الموضوعية التي نص السيوطي نفسه في غير الجامع على وضع بعضها كهذا الحديث وغيره (١) .

### والخلاصة :

بأن الحديث المذكور موضوع كما قال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » (٢) ، والسخاوي في « المقاصد الحسنة » ، والذبيع في « تمييز الطيب من الخبيث » ، والعجلوني في « كشف الخفا » ونجم الدين الغزي في « إتقان ما يحسن » ، والبيروني في « أسنى المطالب » وابن عراق في « تنزيه الشريعة » ، والقاري في « موضوعاته » ، وعلي بن محمد الشاذلي المصري المتوفى سنة (٩٢٩هـ) فيما نقله عنه القاري في « موضوعاته » والشوكاني في « الفوائد المجموعة » والمنأوي في « فيض القدير » والشقيري في « السنن والمبتدعات » والألباني في « الأحاديث الضعيفة والموضوعة » وغيرهم من الحُقَاط ومنهم السيوطي نفسه في ذيله على كتاب « الموضوعات » ونقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني أنه قال فيه : أنه حديث موضوع .

وبناء على ذلك فلا عمل عليه ، وإن ورد في « الجامع الصغير » ورمز له مؤلفه بالصحة مادام وقد حكم بوضعه بضعة عشر حافظاً على رأسهم الحافظ السيوطي مؤلف « الجامع الصغير » نفسه في « ذيله على الموضوعات » ، وهذا كله مما يدل على أن الإمام السيوطي قد خانتها ذاكرته ، فظن أنه صحيح وليس بالصحيح بل ولا

(١) الأحاديث الضعيفة (ج٢) (ص٢٦) .

(٢) « لسان الميزان » (ج٣) (ص٢٤٤) .

بالحسن ولا بالضعيف .

ومن الأحاديث التي ذكرها السيوطي في « الجامع الصغير » ، ورمز لها بالصحة :  
« عَجَّ حَجْرٌ إِلَى اللَّهِ فَقَالَ : إِلَهِي وَسَيِّدِي ، عَبْدتُكَ كَذَا ... وكَذَا سَنَةً ، ثُمَّ جَعَلتُنِي  
فِي أَسْرٍ كَنِيْفٍ ، فَقَالَ : أَمَا تَرْضَى أَنْ عَدَلتُ بِكَ عَن مَجَالِسِ الْقَضَاةِ » أَخْرَجَهُ تَمَامٌ  
وَابْنُ عَسَاكِرَ عَن أَبِي هُرَيْرَةَ . ( صَحَّ ) ...

مع أن هذا الحديث هو من الأحاديث المفتراة على رسول الله ﷺ ، كما نصَّ  
عليه الحُفَاطُ ، ولم يُروَ عَن أَحَدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ صَحَّحَهُ أَبَدًا ، لا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَلا  
مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَلا مِنَ الْمُعَاصِرِينَ ، وَلَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ عَرَّاقِ الْكِنَانِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ  
( ٩٦٣ هـ ) فِي « الْفَصْلِ الثَّلَاثِ » مِنْ بَابِ الْقَضَاءِ مِنْ كِتَابِهِ « تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ  
عَنِ الْأَحَادِيثِ الشَّنِيعَةِ الْمَوْضُوعَةِ » بَعْدَ نَقْلِهِ عَن تَمَامٍ أَنَّهُ قَالَ - فِي هَذَا الْحَدِيثِ -  
أَنَّهُ مُنْكَرٌ ، وَأَنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ رَاوَاهُ ضَعِيفٌ مَا نَصَّهُ : « قُلْتُ : قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي « تَلْخِيصِ  
الْوَاهِيَاتِ » وَابْنُ حَجْرٍ فِي « لِسَانِ الْمِيزَانِ » : هَذَا مَوْضُوعٌ .

وقال الحافظ ابن طاهر الفتني في « تذكرة الموضوعات » نقلاً عن « ذيل  
الموضوعات » للسيوطي : « حديث منكر » .

وقال الحافظ الشوكاني في « الفوائد المجموعة » : « لا شك أنه موضوع مُخْتَلَقٌ » .  
وقال الحوت البيروتي في « أسنى المطالب » عن هذا الحديث : « أنه خبر لم  
يصح ، وليس كل قاضي مبطلا ، فقد ورد أن القضاة ثلاثة قاضٍ في الجنة وقاضيان  
في النار » .

وهكذا حكّم بوضع هذا الحديث الحافظ الألباني في « ضعيف الجامع الصغير » ،  
وفي « الأحاديث الضعيفة والموضوعة » ، وأثرها السيئ في الأمة » .

ولا يُقال أن له شاهداً يقويه ، وهو حديث : « شكت مواضع النواويس إلى الله  
تعالى وبقاع الأرض ، فقالت : يا رب لم تخلق بقعةً أقدر ولا أنتن مني ، يلقي عليّ

أهل نارك وأهل معصيتك . فقال الجبار تبارك وتعالى : اسكنني ، فموضع القضاة أنتن منك » ؛ لأننا نقول : وهذا الحديث - أيضاً - موضوع ، كما قاله الحافظ ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات » ، وأقره السيوطي في « اللآلئ المصنوعة » ، وقال ابن عرّاق : فيه مجاهيل ، وأحداهم وضعه . كما حكم بوضعه ابن طاهر الفتّي في « تذكرته » ، والشوكاني في « فوائده المجموعة » .

### والخلاصة :

أنّ الحديث الأوّل موضوعٌ ، لشهادة الذهبي وابن حجر وابن عرّاق وابن طاهر والشوكاني وغيرهم ، وأنّ الحديث الثّاني موضوعٌ أيضاً بشهادة ابن الجوزي والسيوطي وابن طاهر وابن عرّاق والشوكاني رحمهم الله جميعاً .

والنّواويس : جمع « ناووس » ، وهو مقبرة النصارى والحجر المنقور الذي توضع فيه جثة الميت .

ومن الأحاديث التي ذكرها السيوطي في « الجامع الصّغير » ، وهي من

### الأحاديث الموضوعية :

حديث « ربيع أمتي البطيخ والعنب » وهو حديث موضوع ، كما نصّ عليه ابن الجوزي في « موضوعاته » وأقره السيوطي نفسه في « اللآلئ المصنوعة » <sup>(١)</sup> ، وابن عرّاق في « تنزيه الشريعة » <sup>(٢)</sup> كما حكم بوضعه ابن القيم في « المنار » <sup>(٣)</sup> ، وأقره الشيخ علي القاري في موضوعاته الكبرى <sup>(٤)</sup> وهكذا حكم بوضعه ابن طاهر في تذكرته <sup>(٥)</sup> ، وغيره من الحفاظ المتأخرين الذين نقلوا عن ابن الجوزي الحكم على هذا الحديث بالوضع وأقروه ولم ينقدوه ، ومنهم السيوطي نفسه في « أعذب المناهل »

(١) « اللآلئ المصنوعة » (٢١٠/٢)

(٢) « تنزيه الشريعة » (٢٢٧/٢)

(٣) « المنار » (٢١)

(٤) « الموضوعات الكبرى » (١٠٧، ١٠٨)

(٥) التذكرة (١٧٢)

ولكن لعل هذا الحديث وغيره من الأحاديث الموضوعية التي ضمها الجامع الصغير الذي صانته مؤلفه عن كل ما تفرّد بروايته وضاع أو كذاب ، قد دسها بعض النساخين لهذا الكتاب ، أو لعل الإمام السيوطي نفسه كان قد في كتابه هذا على أساس أنه سيغربل كتابه ويزيل ما لا يصحُّ أنه على شرطه فوافته منيته قبل أن يتمكن من ذلك ؛ لأنه مات ولم يكن قد جاوز الثانية والستين سنة من عمره .

ومن الأحاديث التي ذكرها الإمام السيوطي - رحمه الله - في كتابه « الجامع الصغير » ، وليست بصحيحة ولا حسنة ولا ضعيفة ، وإنما هي من الأحاديث الدارجة علي السنة الناس ، أو مذكورة في كتب الفقه ، ولا أصل لها عند علماء السنة النبوية المطهرة حديث « اختلاف أمتي رحمة » ، فهذا الحديث أو هذه الجملة لم يعثر لها علماء الحديث علي أصلٍ من أصول السنة النبوية ، لا في الصحاح ، ولا في السنن ولا في المعاجم ، ولا في المستندات ، ولا في المستدركات ، ولا في الأجزاء ، ولا في أي كتاب من كتب الحديث المسندة ، بل ولا عرف الحفظ لهذا الحديث أو لهذه الجملة سنداً ولا اسماً للراوي ، ولا للمخرج لهذا الحديث أبداً لا في كتب المتقدمين ، ولا في كتب المتأخرين ، ولا في كتب المحدثين المعاصرين .

وقد راجعت « الجامع الكبير » للسيوطي نفسه فوجدته يأتي بالعبارات التي أتى بها في « الجامع الصغير » عقب ذكره لهذا الحديث ، وهي : « نص المقدسي في الحجة » والبيهقي في « الرسالة الأشعرية » بغير سند ، وأورده الحكيمي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم ، ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ .

وهكذا راجعت « كنز العمال » للمتقي الهندي ، فوجدته قد ذكر هذا الحديث المزعوم في « حرف الفاء » في الباب الذي عقده لذكر الأحاديث الواردة في فضل العلم والعلماء ، ولم يذكر من خرجه ولا من رواه عن النبي ﷺ ، بل أتى بنفس العبارة التي ذكرها السيوطي في « الجامع الكبير » وفي « الجامع الصغير » ، وهكذا لم يعثر من جاء بعدهم من شراح « الجامع الصغير » لا العزيزي مؤلف « السراج

المُنِير» ولا المُنَاوِي مؤلّف « فيض القدير » ولا غيره ممّن علّق على هذا الحديث أو شرحه ، ولا من ألّف في الأحاديث الدّارجة على ألسنة النّاس أو المشهور بين النّاس ، بل بالعكس حيث المُنَاوِي ينقل عن السُّبُكِيّ أنه ( أي السُّبُكِي ) لم يقف على سند لهذا الحديث لا صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا موضوع ، وأنّ الشيخ زكريا الأنصاري قد أقرّه على هذا القول في تعليقه على تفسير البيضاوي - رحمه الله - ، ومن صرّح بأنّه لا أصل لهذا الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني في « اللآلئ المنثورة » ، والمُحَقِّقُ المَقْبَلِيّ في « العلم الشّامخ » ، كما صرّح بأنّه موضوع الحافظ ابن حزم الظّاهريّ في « الإحكام » ، والمُلاّ عليّ القاري في « موضوعاته الكبرى » ، والحافظ الغماريّ في « المُغير على موضوعات الجامع الصّغير » ، الحافظ الألبانيّ في « ضعيف الجامع الصّغير » ، وفي « الأحاديث الضّعيفة والموضوعة » ، وفي هامش « صفة صلاة النبي ﷺ » وفي مجلّة « الوعي الإسلامي » وغيرهم من حفاظ السّنّة النّبويّة على صاحبها وعلى آله أفضل الصّلاة والسّلام .

**ومن الأحاديث المكذوبة علي رسول الله ﷺ :**

حديث : « إذا كان آخر الزّمان واختلفت الأهواء ، فعليكم بدين أهل البادية والنّساء » ، وهو حديث موضوع ؛ لأنّ في سنده محمد بن عبد الرحمن البيلماني ، وهو من الوضّاعين على النبي ﷺ ، قال ابن طاهر المقدسيّ : له نسخة أتهم بوضعها . وقال السّخاوي : حدّث عن أبيه بمائتي حديث كلّها موضوعة لا يحلّ ذكرها إلّا على وجه التّعجب ، ولقد عدّ هذا الحديث من الموضوعات جماعة من الحفاظ الذين ألفوا في الموضوعات ، وذلك كالصّاعاني وابن طاهر المقدسيّ وابن الجوزي ، وأقرّه السيوطي نفسه في « اللآلئ المصنوعة » ، كما أقرّها ابن عرّاق الكنانيّ في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ، وهكذا حكم بوضعه المُلّا عليّ القاريّ في « الأسرار المرفوعة » ، والألبانيّ في « الأحاديث الموضوعة والضّعيفة » والغماريّ في « فوائده المجموعة » وذلك في آخر باب من أبواب هذا الكتاب .

ولا يشهد له حديث « عليكم بدين العجائز » ؛ لأنَّ الشَّاهد لأبَدُ أن يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً على الأقل ، وهذا الرأي « عليكم بدين العجائز » ليس من الأحاديث الصَّحيحة ولا الحسنة ولا الضَّعيفة ، بل هو من الأحاديث المُفتراة على رسول الله ﷺ ، والتي لا أصل لها في كتب السُّنة النَّبوية على صاحبها وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم .

كما نصرَّ على ذلك الصَّاعاني في « موضوعاته » والسَّخاوي في « المقاصد الحسنة » والمُلاَّ علي القاري في « موضوعاته الصُّغرى » ، والعجلوني في « كشف الخفا » ، والشوكاني في « الفوائد المجموعة » ، والألباني في « الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة » وغيرهم .

وقال ابنُ طاهر المقدسي في تذكَّرتَه : لم أقف له على أصل . ووافقه من جاء بعده ممن نقل كلامه وأقره مثل زين الدين العراقي في « تخريج الإحياء » ، وابن طاهر الفتنِّي الهندي في « تذكرة الموضوعات » وغيرهم .

ومن الأحاديث التي ذكرها الإمام السيوطي - رحمه الله - في جامع الصَّغير الذي صرَّح في مقدِّمته بأنَّه لم يذكر في كتابه هذا إلا ما كان صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ، وأنه قد صانه عمماً تفرَّد به وضاع أو كذاب ... حديث جابر « من كثرت صلواته في الليل حسن وجهه بالنَّهار » مع أنَّه ليس من الأحاديث الصَّحيحة المرفوعة إلى الرسول الأعظم ﷺ ، ولا من الأحاديث الحسنة ، بل ولا من الأحاديث الضَّعيفة أيضاً ، وإنما هو من الأحاديث التي نصرَّ الحُفَّاظ على أنَّها من الأحاديث التي وضعت على النَّبي ﷺ بغير قصد من الواضع لها ، وأنها ليست من كلام النَّبي ﷺ بل من كلام ثابت بن موسى الذي سمعه من شيخه شريك .

قال النَّاكِم : أن ثابتاً دخلَ على شريك وهو يملي ويقول : حدِّثنا الأعمش عن سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، وسكت ؛ ليكتب المستملي ، فلما نظر إلى ثابت قال : « من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنَّهار » ، وقصد بذلك ثابتاً

لرذهه وورعه ، فظنَّ ثابت أنَّ متن ذلك الإسناد ، فكان يحدث به .

وقد تبع صاحب « المقاصد » من جاء بعده ممن ألف في الأحاديث الدارجة على الألسنة كالديبع في « تمييز الطيب من الخبيث » <sup>(١)</sup> ، والعجلوني في « كشف الخفا » ، والحوث البيروتي في « أسنى المطالب » <sup>(٢)</sup> ، وغيرهم .

كما عدَّ هذا الحديث الصاغانى في موضوعاته <sup>(٣)</sup> ، وتبعه من جاء بعده ممن ألف في الموضوعات مثل ابن جوزي في « موضوعاته الكبرى » <sup>(٤)</sup> ، والشوكاني في « الفوائد المجموعة » <sup>(٥)</sup> ، والأستاذ نجم الدين خلف في تعليقاته على « موضوعات الصاغانى » <sup>(٦)</sup> ، والملا علي القاري في « المصنوع » <sup>(٧)</sup> والغماري في « المغير على الجامع الصغير » <sup>(٨)</sup> وغيرهم ، وقد مثل بهذا الأثر للحديث الموضوع من غير قصد بعض من ألف في علم مصطلح الحديث مثل ابن الصلاح في « مقدمته » المشهورة في علم مصطلح الحديث والنووي في « التَّقریب » <sup>(٩)</sup> وزين الدين العراقي في « الألفية » وغيرهم .

وقد نقل المناوي عن الفتح أنَّ المحدثين لا يُثبتون هذا الحديث كما نقل عن العقيلي أنَّه قال في هذا الحديث : باطل لا أصل له ، ولم يتابع ثابتاً عليه ثقة ، وأظنُّ ابن عدي في رده على من زعم أنَّ هذا الكلام من كلام النبي ﷺ ، وقال (أي ابن عدي) أنَّه حديث منكر بل مثلوا به للموضوع غير المقصود ، ومن مثل به

(١) صفحة (١٦٨) .

(٢) صفحة (٢٣٠) .

(٣) صفحة (٤٨) .

(٤) « فيض القدير » انظر صفحة (٢١٣) جزء (٦) .

(٥) صفحة (٣٥) .

(٦) صفحة (٤٨) .

(٧) صفحة (١٩٢) .

(٨) صفحة (١٩٢) .

(٩) « الباعث الحثيث » صفحة (٧٧) .

العراقي في متن « الألفية » ، وقال : لا أصل له ولم يقصد ثابت وضعه .. إلى آخر ما قاله المناوي في « فيض القدير »<sup>(١)</sup> ، وقال المناوي أيضاً : ومن أعجب العجائب أن المؤلف ( أي السيوطي ، مؤلف الجامع الصغير ) قال في كتابه « أعذب المناهل » أن الحفاظ حكموا على هذا الحديث بالوضع وأطبقوا على أنه موضوع هذه عبارته<sup>(٢)</sup> فكيف يورده في كتاب ادعى أنه صانه عما تفرّد به وضاع .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وقال الذهبي : فيه ثابت بن موسى الضبي الكوفي العابد ، قال يحيى ( أي ابن معين ) : كذاب . وقال غيره : خبير باطل ، وقال الحاكم : هذا لم يثبت عن المصطفى عليه السلام ، ولم ينطق به قط علماء الحديث<sup>(٣)</sup> وقال الشوكاني : تواردت أقوال الأئمة على عد هذا الحديث في الموضوعات على سبيل الغلط لا التعمد ، وقال ابن حجر الهيتمي في « فتاواه الحديثية » أطبقوا على أنه موضوع مع أنه في سنن ابن ماجه<sup>(٤)</sup> ، قال السخاوي عن هذا الأثر في « المقاصد الحسنة » : لا أصل له ، كما قال أيضاً : اتفق أئمة الحديث ابن عدي والدارقطني والعقيلي وابن حبان والحاكم على أنه من قول شريك قاله لثابت لما دخل عليه ، وقال ابن عدي : سرقه جماعة من ثابت كعبد الله بن شبرمة الشريك ، وعبد الحميد بن بحر وغيرهما<sup>(٥)</sup> .

ومنهم من مثل به للحديث المدرج من كلام الراوي مثل السيوطي نفسه في « تدريب الراوي شرح تقريب النواوي » ، وابن حجر العسقلاني مؤلف « النخبة » وشاكر مؤلف « الباعث الحثيث »<sup>(٦)</sup> وصبحي الصالح مؤلف « علوم الحديث »<sup>(٧)</sup>

(١) « فيض القدير » صفحة (٢١٣) (ج٦) .

(٢) انظر : « الحاوي في الفتاوى » للإمام السيوطي نفسه (ص٢٣) (ج١) .

(٣) « فيض القدير » صفحة (٢١٣) (ج٦) .

(٤) صفحة (٤٢٢) (ج١) .

(٥) « المقاصد الحسنة » (ص٤٢٥ ، ٤٢٦) .

(٦) صفحة (٧٧) .

(٧) انظر « علوم الحديث » .

ونور الدين عتر مؤلف « منهج النفد في علوم الحديث »<sup>(١)</sup> ، وغيرهم .

ومهما يكن من شيء فالجميع متفقون على أن هذا الكلام ليس من كلام النبي ﷺ ، بل هو من كلام ثابت بن موسى الذي سمع شيخه شريكاً يقول : « من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار » ، فظنه حديثاً وجعله متناً للسند الذي كان شريك يمليه على طلبته .

**والخلاصة :** أن حفاظ السنة النبوية قد أجمعوا على أن هذه الجملة التي جعلها السيوطي من جملة الأحاديث النبوية المبدوءة بحرف الميم من « الجامع الصغير » ليست من كلام النبي ﷺ ، وإنما هو من كلام ثابت ، ولكنهم اختلفوا في النوع الذي يمكن دخولها فيه ، فمنهم من جعل كلام ثابت هذا من نوع المدرج كابن حجر العسقلاني وشاكر وصبحي نور الدين عتر والإمام السيوطي نفسه في « التدریب » ، ومنهم من جعله من الموضوع ، وهم الأكثر كالحاكم والعقيلي وابن عدي والدارقطني والصاغاني وابن الجوزي ، وابن الصلاح والنووي والعراقي والسخاوي والمناوي وابن حجر الهيتمي والديبع والعجلوني والشوكاني والبيروتي ونجم الدين خلف والقاري والغماري وغيرهم ، ومنهم السيوطي نفسه في « أعذب المناهل » ، ولكن لعل هذا الحديث وغيره من الأحاديث الموضوعية التي ضمها الجامع الصغير الذي صانه مؤلفه عن كل ما تفرّد بروايته وضاع أو كذاب قد دسها بعض النساخين لهذا الكتاب ، أو لعل الإمام السيوطي نفسه كان قد أدخلها في كتابه هذا على أساس أنه سيغربل كتابه ويزيل ما لا يصح أنه على شرطه فوافته منيته قبل أن يتمكن من ذلك ؛ لأنه مات ولم يكن قد جاوز الثانية والستين سنة من عمره .

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب وسبحان الله وبحمده  
سبحان الله العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين .

(١) صفحة (٤٥٢) . هذا ومن جزم بأنه من المدرج ابن حبان ، كما في « توضيح الأفكار » للسيد محمد الأمير (ص ٦٧) (ج ٢) .

هذا ومن الأحاديث التي ذكرها الإمام السيوطي « جامع الصغير » ، وهو من الموضوعات عند علماء السنة حديث « تزوجوا ولا تطلقوا ، فإن الطلاق يهتز له العرش » ، وذلك لأنه من رواية عمرو بن جميع عن جبير بن سعيد عن الضحاك ابن حمزة وعمرو بن جميع كان كذاباً خبيثاً ، كما قال يحيى بن معين : وكان يروي المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الأئبات ، كما قال الخطيب ، وقد ترجم له النسائي في كتابه « الضعفاء والمتروكون » ، وقال : متروك . كما ترجمه الذهبي في « الميزان » ، ونقل تكذيبه عن ابن معين كما نقل عن الدارقطني وجماعة أنهم قالوا : متروك ، وعن ابن عدي أنه متهم بالوضع وعن البخاري أنه منكر الحديث ، وقال ابن طاهر الفتني في ترجمته من قانون الموضوعات « كذاب » وفي الوجيز وهو للسيوطي نفسه : كذاب غير ثقة ولا مأمون ، ووثقه أبو داود .

وأما جووير بن سعيد فقد عده البخاري في تاريخه من الضعفاء ، كما ترجمه الذهبي في الميزان ، ونقل عن ابن معين أنه قال في جووير : « ليس بشيء » ، وقال الجوزجاني لا يشتغل به ، وقال النسائي والدارقطني وغيرهما متروك الحديث كما ترجمه ابن طاهر في قانون الموضوعات ، ونقل عن « اللآلئ » للسيوطي : أنه ضعيف ، كما نقل عن الوجيز وهو أيضاً للسيوطي أنه كذاب ، وقال عنه أيضاً أنه متروك مرة يروي عن الضحاك ، ومرة قال هالك . كما ترجمه ابن حجر في تقريب التهذيب ، ووصفه بأنه ضعيف جداً ، وترجمه الخزرجي في الخلاصة ، ونقل عن ابن معين أنه قال فيه : ليس بشيء ، وعن النسائي ليس بثقة ، وأما ابن حبان فوثقه .

وأما الضحاك فقد ترجمه النسائي ، وقال : ليس بثقة .

كما ترجمه البخاري في تاريخه الكبير ، والذهبي في الميزان وابن حجر في تقريب التهذيب ، وقال ضعيف وترجمه ابن عراقي في أوائل تنزيه الشريعة ونقل عن الدارقطني أنه كان يضع الحديث ، وهكذا ترجمه ابن طاهر في قانون الموضوعات ، ونقل عن المنذري في الترغيب والترهيب أنه قال عنه : ليس بشيء . وقال البخاري :

منكر الحديث . ووثقه ابن حبان ، وحسن حديثه الترمذي وقديماً جرحه ابن معين ، وقال فيه : ليس بثقة ، وهكذا جرحه ابن عدي ، وقال كل رواياته مناكير إما سنداً ، وإما متناً ، وقد نقل الألباني عن ابن الجوزي أنه قال في هذا الحديث : « لا يصح فيه آفات الضحاك مجروح وجوير ليس بشيء ، وعمرو كان يتهم بالوضع » .

وليس ابن الجوزي هو الوحيد الذي حكم على هذا الحديث بالوضع من بين سائر الحفاظ الذين ألقوا في الأحاديث الموضوعية ، بل قد حكم على هذا الحديث بالوضع غيره مثل الصاغاني في رسالته المختصرة في الموضوعات وابن عراق الكتاني في تنزيه الشريعة ، وابن طاهر الفتني في تذكرة الموضوعات والشوكاني في الفوائد المجموعة والغماري في المغير والألباني في ضعيف الجامع الصغير ، وفي الأحاديث الضعيفة والموضوعية ، ونجم خلف عبد الرحمن في تعليقاته المطولة على رسالة الصاغاني المختصرة ، وغيرهم ، بل لقد كان ممن حكم عليه بالوضع السيوطي نفسه ، فقد عدّه في اللآلئ المصنوعة من الموضوعات التي ذكرها ابن الجوزي وأقره على ذلك السيوطي حيث قال بعد ذكره لهذا الحديث « لا يصح » ، قال الخطيب : عمرو بن جميع كذاب يروي المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الأثبات ، والمراد بقول ابن الجوزي وغيره في هذا الحديث « لا يصح » : أنه حديث موضوع أو باطل ؛ لأن القاعدة عند الحفاظ أنهم إذا أتوا بهذه العبارة في المؤلفات المخصوصة بجمع الأحاديث الموضوعية أو بجمع أسماء الوضّاعين والمتروكين ، فإنهم يعنون بها أن الحديث موضوع أو باطل ، بخلاف قولهم « لا يصح » في غير كتب الموضوعات أو في غير الكتب التي تجمع أسماء الوضّاعين ، فالمقصود بها أن الحديث ليس بصحيح ، وقد يكون حسناً أو ضعيفاً ، وما نحن بصدده هو من القسم الأول ، وهو الذي يراد فيه بقولهم لا يصح أنه حديث موضوع أو باطل أو لا أصل له .

وهذه القاعدة قد ذكرها من الحفاظ المعاصرين عبد الفتاح أبو غدة - نفع الله بعلومه - في مقدمته القيّمة لكتاب « المصنوع » للملا علي القاري ، وهو في

الحديث الموضوع ، وفي مقدمته لكتاب « المنار المنيف في الصحيح والضعيف »  
للحافظ ابن القيم - رحمه الله - .

### والخلاصة :

أن في سند هذا الحديث الضحَّاك الوضَّاع وعلي فرض أنه ليس بوضَّاع ففي  
سنده أيضاً جوبير بن سعيد ، وهو كذَّاب بشهادة الإمام السيوطي نفسه ، وغيره ،  
وعلي فرض أنه ليس بكذَّاب ففي نفس السند عمرو بن سعيد ، وهو كذَّاب بشهادة  
الإمام السيوطي نفسه وغيره من الحُفَّاظ حسبما سبق النقل عنهم آنفاً ، ولهذا عدَّ  
الحُفَّاظ المُؤَلِّفون في الأحاديث الموضوعَّة هذا الحديث من جملة الموضوعات ، وذلك  
كابن الجوزي والصَّاعاني ، وابن عرَّاق وابن طاهر الفتني والشُّوكاني والغماري  
والألباني ، ونجم جلف وغيرهم ، ومن هؤلاء الإمام السيوطي نفسه في اللآلئ ،  
فكيف ساغ له أن يدخل هذا الحديث في الجامع الصَّغير الذي شرط فيه أن لا يدخل  
فيه حديثاً موضوعاً وهو الذي وافق الحُفَّاظ على عده من جملة الموضوعات ، كما  
وافقهم على الحكم على من في سنده بأنه كذَّاب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب  
وإليه المرجع والمآب ، وسبحان الله ويحمده سبحانه الله العظيم .

